

ميشال نوفل

النزاع التركي - الروسي: سورية التناقض الرئيسي

هذه محاولة للخوض في أسباب وأبعاد النزاع التركي - الروسي الجديد، وامتداداته المتشعبة في الحرب في سورية، وفي الصراع الدائر حول نظام التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط. وتقترح هذه المحاولة تفسيراً جيوسياسياً لموقف تركيا الدفاعي تجاه روسيا، والذي تجلى في إسقاط طائرة السوخوي الروسية، يذهب إلى ديناميات الصراع والتسوية في سورية، ولا سيما إحباط سياسة أردوغان منذ التدخل العسكري الروسي في الميدان؛ ويُتوقع أن يتجنب الروس الاشتباك العسكري مع حلف "الناتو"، وأن يتجاوزوا دبلوماسية العقوبات إلى دبلوماسية "الحرب غير المتماثلة" التي تستهدف المفاصل الرخوة للسياسة التركية في سورية، وفي كردستان التركية.

الروسية من طراز "سوخوي ٢٤"، والتي لم تكن هويتها الحقيقية معروفة لدى وقوع الحادث، اخترقت المجال الجوي التركي عبر الحدود السورية، وتجاهلت التحذيرات التي كانت تنبئها إلى ضرورة الابتعاد عن المجال الجوي التركي. أمّا الجانب الروسي فنفي هذه الرواية، معتبراً أنه كان في إمكان الأتراك استخدام الآليات المعتمدة بين موسكو وحلف شمال الأطلسي، تجنباً لوقوع مثل هذا الحادث، وخصوصاً الخط الساخن الرابط بين موسكو وأنقرة، والذي توقف عن العمل الآن؛ حقيقة الرواية الروسية أنها ترى

أثار حادث إسقاط الطائرة الحربية الروسية من جانب سلاح الجو التركي على الحدود السورية - التركية في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥، حالة من التدهور السريع للعلاقات بين موسكو وأنقرة. وقد أسفر هذا الحادث الذي لا سابق له بين تركيا وروسيا، حتى في أسوأ أيام الحرب الباردة، عن واقع دولي جديد له امتدادات متشعبة في العلاقات الثنائية التركية - الروسية، وفي الديناميات الإقليمية والمجتمع الدولي. استناداً إلى الرواية التركية، فإن القاذفة

تفسير دوافع الخطوة التركية التي قضت بإطلاق النار على الطائرة الروسية، كون هذا التصرف ليس روتينياً ولا يمثل ردة فعل معهودة لـ "النااتو"^١، وبعيداً عن المخاوف التي سادت أوساط رجال الأعمال الأتراك الذين يمارسون تأثيراً نسبياً في السياسة الخارجية، والتساؤلات الدراماتيكية بشأن مآلات التصعيد المستمر في الأزمة، والتي لم تقتصر على النخبة الليبرالية، بل تجاوزتها إلى القاعدة الشعبية العريضة للحزب الحاكم، فإنه يمكن تفسير موقف تركيا الدفاعي تجاه روسيا من خلال الصراع الدائر في سورية حيث تنتهج أنقرة وموسكو سياستين متعارضتين تماماً.^٢

ويبدو أن المرارة التي تشعر بها تركيا جراء التدخل العسكري الروسي في سورية الذي بدأ في ٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، فضلاً عن الانتهاكات المتكررة للأجواء التركية من جانب الطيران الحربي الروسي، شكلت الخلفية الحقيقية لحادث الطائرة^٣، ذلك بأنه بالنسبة إلى تركيا التي صارت الصوت المعارض الأقوى لاستمرار الرئيس بشار الأسد في الحكم، فإن التدخل الروسي يمثل عقبة أساسية أمام إطاحة نظام الأسد، بل إن هناك من يعتقد أن السياسة الروسية سجلت نجاحاً في دعمها هذا النظام، وساهمت حتى الآن في إحباط سياسة أنقرة تجاه سورية، وفي تشديد الحصار الجيواستراتيجي على المربع الأناضولي من خلال توثيق التحالف الروسي - الإيراني.^٤

وطبيعي أن تركيا من جهة أخرى، تنظر بعين الريبة إلى نتائج محادثات فيينا التي لا تلاحظ استبعاد بشار الأسد عن السلطة، على الأقل خلال فترة انتقالية، هذا على افتراض أن تركيا حافظت، ومن دون تغيير على سياسة الواجهة الواحدة تجاه سورية، وهي إطاحة نظام الأسد.

في عملية إسقاط الطائرة مخططاً دولياً - تركيا هدفه إفساح المجال لإعادة تموضع تركيا جيوسياسياً بصفتها لاعباً مؤثراً في المسرح الإقليمي في الشرق الأوسط، والتسبب بأذى مباشر للاتحاد الروسي عبر دفعه إلى نزاع مع الكتلة الغربية الأطلسية. على أن الرئيس رجب طيب أردوغان الذي رفض تقديم اعتذار عن الحادث، سعى، ومن دون جدوى، في مناسبة عقد القمة الدولية للمناخ في باريس، للاجتماع بالرئيس فلاديمير بوتين، وحاول لجم التصعيد الروسي بالقول إن تركيا كان يمكن أن تتصرف بطريقة مختلفة لو علمت أن الطائرة هي روسية.

في تلك الأثناء، أعربت الإدارة الأميركية وقيادة حلف شمال الأطلسي عن تأييدهما التأكيدات التركية في شأن ظروف الحادث، وكذلك حقّ تركيا في الدفاع عن نفسها، وحاولتا في الوقت نفسه نزع فتيل التوتر. وكان لافتاً في هذا الإطار دعوة الرئيس باراك أوباما الجانبين التركي والروسي إلى تركيز جهودهما على احتواء خطر تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش). كما عُقد اجتماع في بلغراد بين وزيرَي الخارجية الروسي والتركي في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩١٥، لكنه لم يسفر عن أي تقدم في اتجاه التهدئة بين القطبين، أو رأب الصدع.

إذا عدنا قليلاً إلى الوراء، نرى أن روسيا خرقت أجواء حلفاء "النااتو" بصورة مستمرة، بدءاً من أستونيا في حوض البلطيق وصولاً إلى بريطانيا، لكن لم تعتمد أي من هذه الدول على إسقاط طائرة روسية، بل إن الطائرات اليونانية والتركية تخترق أجواء بعضها البعض بصورة دائمة من دون أن تُقدم تركيا على إسقاط أي طائرة يونانية. إذاً، هناك ما يثير الارتباك في

الحروب والمعارك خلال خمسة قرون، هم الذين أسقطوا "روما الثانية" عاصمة الإمبراطورية البيزنطية الأورثوذكسية؛ ولا يمكن لموسكو التي ترى نفسها "روما الثالثة" أن تسمح لـ "العثمانيين الجدد" بأن يقفوا في درب تحقيق أهدافها الجيواستراتيجية كقوة دولية مصرة على استعادة مكانة الاتحاد السوفياتي ودور القوة العظمى، وهي التي ساهمت في زمن القياصرة في تقويض الإمبراطورية العثمانية!!^٦

لقد ذهب بوتين بعيداً إلى حد وصف إسقاط الطائرة على يد الأتراك بأنه "خيانة" و"طعنة في الظهر"، قائلاً إن "الله قرر معاقبة الطغمة الحاكمة في تركيا"، الأمر الذي يعني أن حساب الضربة الموجهة إلى صورة روسيا الجديدة لن يكتفي بالتعرض لفوائد التعاون الاقتصادي والشراسة الكبرى بين الجانبين، من دون أن ننسى أن تركيا استفادت من ضعف السياسات الروسية وتراجعها غداة تفكك الاتحاد السوفياتي لتدفع بطموحاتها الإقليمية غالباً على حساب المصالح الروسية في "الجوار القريب" السوفياتي سابقاً، وفي منطقة الشرق الأوسط والحوض الشرقي للبحر المتوسط.^٧ وعلى الرغم من الحملة الإعلامية القاسية التي اتهمت تركيا بأنها منخرطة في أعمال تخريبية في مناطق المسلمين في الاتحاد الروسي، وتتعامل مع تنظيم "داعش" في عدة حقول، منها تقديم تسهيلات لوجستية والاتجار بالنفط المهزّب من الحقول السورية والعراقية (الاتهام الأخير يستهدف مباشرة أفراداً من عائلة أردوغان)، فإن روسيا امتنعت من القيام بعمل عسكري ضد تركيا، وأعلنت أنها لن تدفع إلى "ردة فعل هستيرية خطيرة"، وإنما "سترد بطريقة مسؤولة" من دون اللجوء إلى استخدام القوة ضد تركيا.

لكن من غير المستبعد أن يحدث نوع من التبدل الواقعي في السياسة التركية تجاه سورية ليصبح هدف أنقرة حفظ مكان لها عندما تُعقد المفاوضات للبحث في مستقبل سورية. وقد يحدث ذلك ما دام الثوار ومجموعات المعارضة المسلحة التي تدعمها تركيا، يحافظون على المناطق الاستراتيجية شمال غرب سورية، الأمر الذي يعطي الضربات الجوية الروسية ضد هؤلاء المتمردين معنى إضافياً. ومثل هذه الضربات في حال نجاحها، قد يضعف هذه المجموعات المسلحة، الأمر الذي يساهم في تقويض السياسة التركية تجاه سورية بعدما حُفّض سقفها مؤخراً. وربما يكون الاستياء التركي مرتبطاً أيضاً بتطور الأحداث في شمال شرق سورية، إذ خلافاً لإعلان موسكو أنها تعمل على ضرب أهداف "داعش" هناك، يذهب التقويم التركي إلى أن معظم النشاط العسكري الروسي موجه ضد القوى المعارضة لنظام الأسد، ولا سيما الأقلية التركمانية منها. وأكثر من ذلك، إن العلاقة الروسية بحزب الاتحاد الديمقراطي الذي يُعتبر الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني الذي يقاتل في تركيا سعيًا للحصول على الحقوق القومية للأكراد، وفي مقدمها الحكم الذاتي، تُثير الارتياح لدى المسؤولين الأتراك، وعلى رأسهم أردوغان الذي لا يعترف بوجود قضية كردية في تركيا، ويعتبر المطالبة بالحكم الذاتي تقسيماً للبلد.^٨

أي سقف للرد الروسي؟

بينما تُعتبر روسيا الجارة الوحيدة التي تخشاها أنقرة فعلاً، فإن الروس يعتبرون تركيا مصدر إزعاج تاريخي، فموسكو لم تنسَ أن العثمانيين الذين خاضت معهم

التفكير في الحكمة الاستراتيجية الكامنة وراء إسقاط الطائرة. فعلى الرغم من المساندة الأولى للخطوة التركية من جانب "الناطو"، وعلى الرغم من الاتفاق الموقع في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن اللاجئين السوريين، فإن من الواضح لتركيا أن هذا الدعم من الشركاء الغربيين ليس مضموناً كلياً في حال حدوث مزيد من التصعيد في الأزمة، ويبدو مؤكداً أنه سيكون معدوماً في حال اعتُبر السلوك التركي متهوراً. والأهم أن شركاء تركيا الغربيين يعتبرون الأزمة التركية - الروسية ذات طبيعة ثنائية، وأنه يتعين على الجانبين إيجاد حل منهما وبينهما. وهذا الموقف الغربي يثير تساؤلات كثيرة، وخصوصاً إذا ما علمنا أن القواعد الجوية التركية في الأناضول وُضعت في خدمة الحملة الجوية الأطلسية ضد تنظيم "داعش".

لا شك في أن تداعيات الأزمة الناتجة من إسقاط الطائرة، والتي أطاحت ببعض جوانب التحسن البارز الذي طرأ على العلاقة التركية - الروسية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أنقرة في سنة ٢٠٠٢،^٦ ستعزز الرغبة التركية في تقليص اعتمادها الرئيسي على واردات الغاز الروسي، كما قد تدفع تركيا نحو إبداء مرونة أكبر في مقاربتها محادثات السلام القبرصية.

أمّا السؤال المطروح من زاوية النظر الروسية، فهو إلى أي مدى يتعين على الكرملين أن يذهب في القطيعة مع تركيا، ولا سيما أن الوقائع تدل على أن بعض التدابير العقابية سينعكس أضراراً على الاقتصاد الروسي نفسه؛ فقد تكون روسيا ميّالة إلى تحمّل هذه الخسارة الاقتصادية كونها تريد أن تقلص مساحة المناورة التركية في الصراع الدائر حول مستقبل سورية والنظام الإقليمي

وهكذا عززت روسيا وجودها العسكري في سورية، وأدخلت إلى قواعدها نظام الدفاع الصاروخي "س ٤٠٠". ويمكن تفسير ابتعاد روسيا عن رد غير محسوب، بعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، وبأنها في حال تعرضها لهجوم تضمن مساندة "الناطو" لها، وفي هذه الحالة، فإن الروس ربما يخاطرون بالتورط في مواجهة مفتوحة مع الكتلة الغربية الأطلسية، وهو احتمال تريد روسيا تجنبه، وقد اختارت بين جميع الإمكانيات الرد المعتدل والمحسوب، وفي المقام الأول في المجال الدبلوماسي والاقتصادي.^٨ وبموجب وثيقة صدرت عن الكرملين في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥ ودخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني / يناير ٢٠١٦، فرضت السلطات الروسية قيوداً على استيراد المواد الغذائية والسلع الزراعية من تركيا، وعلى استخدام الشركات الروسية مواطنين أتركا، فضلاً عن الطلب من شركات تركية التوقف عن توفير خدمات سياحية للروس. وفُرض أيضاً على المسافرين بين البلدين حمل تأشيرات دخول، وشُددت إجراءات التفتيش على الشاحنات التركية التي تنقل سلعاً إلى روسيا. كذلك تم تجميد المشروع التركي لنقل الغاز من روسيا إلى جنوب أوروبا، علماً بأن صعوبات كانت قد ظهرت في المفاوضات المتعلقة بالمشروع قبل حادث الطائرة، وجرى إيقاف التنسيق الأمني بين الدولتين. غير أنه لم تصدر أي إشارة إلى عقوبات تتناول استيراد المنتجات الصناعية التركية، أو صادرات الغاز الروسية إلى تركيا، ولم يُنشر أي تقرير يفيد بتوقف العمل في مشروع المحطة النووية التركية الأولى، والتي تتولى تشييدها مؤسسة "روساتوم" المملوكة من الدولة الروسية. ويفترض في سياسة العقوبات الروسية لأهميتها، أن تدفع حكومة أردوغان إلى إعادة

الأول، أن المواجهة العسكرية مستبعدة بين الجانبين المعنيين مباشرة بالنزاع، فضلاً عن أن حلف "النااتو" الذي يضم تركيا وأميركا والدول الأوروبية، لا يريد الاشتباك مع موسكو، وإنما يشجع أنقرة على اعتماد أسلوب الحوار والتهدئة، الأمر الذي يعطل الرهان التركي على إمكان دفع شركاء تركيا الغربيين إلى التدخل لتغطية أو دعم مشروع "المنطقة الأمنية" المغلقة على الحدود التركية - السورية، قبل أن تُقفل المظلة الجوية الروسية الأجواء السورية، وخصوصاً تلك المتاخمة للحدود التركية.

الثاني، أن "الردع" الروسي كما يوحى خطاب بوتين التهديدي لن يبقى في حدود العلاقات والتدابير الاقتصادية والتجارية التي تسبب الأذى للاقتصاد التركي، على صعيد السياحة والتبادل التجاري والمشاريع التي يتولاها رجال الأعمال والمقاولون الأتراك في روسيا، والتي من الطبيعي أن تؤثر سلباً أيضاً في الاقتصاد الروسي، بل إنه يمكن لروسيا أن تستخدم ورقتين خطرتين لإرباك تركيا، وربما تعمل لإخراجها من اللعبة في سورية، والمقصود ضرب مفاصل النفوذ التركي على مستوى قوات المعارضة المسلحة التي تقاتل النظام السوري، وخصوصاً عبر تركيز الغارات الجوية بقوة متزايدة على مواقع المسلحين الذين تدعمهم تركيا في شمال غرب سورية في محاولة لإخراجهم من المعركة. ويحتمل أن يخلق ذلك موجة جديدة كثيفة من اللاجئيين السوريين، الأمر الذي يزيد العبء الحالي للسلطات التركية المتمثل في رعاية نحو ٢,٥ مليون لاجئ.

كما قد تلجأ روسيا إلى حرب غير متماثلة ضد أنقرة عبر توفير الدعم لحزب العمال الكردستاني في تركيا الذي يخوض قتالاً

الجديد في الشرق الأوسط، وإن كان واضحاً أن تركيا خسرت كثيراً من قدرتها على التأثير في التسوية المنشودة للأزمة السورية منذ التموضع الروسي في ميدان المعركة. وإلى أهمية المنافسة الإقليمية وانعكاساتها على ترتيب جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط، ليس من الصعب أن نتصور أن الطريقة المتبعة في الرد الروسي تتصل أيضاً بخدمة الأهداف الشاملة للسياسة الروسية: ألم يثبت المسؤولون الروس كفاءات كبيرة في إدارة الأزمات الدولية بما في ذلك امتلاك أدوات سياسية فعّالة لهذه الغاية في غياب أدوات مماثلة عسكرية وسياسية لدول كبرى أخرى؟! في الواقع هذه هي الرافعة الرئيسية للتدخل الروسي في الأزمة السورية، وهي تلبّي طموحات الكرملين حيث "الرجل القوي" فلاديمير بوتين لا يترك مجالاً للشك في أنه يريد أن يعيد إلى الاتحاد الروسي مكانة القوة العظمى والهيبية التي فقدتها بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي. وفي سعيه الدؤوب نحو تحقيق هذا الهدف، قام بوتين بخطوات تشير إلى أن طريق موسكو إلى المياه الدافئة، وتحديدًا في الشرق الأوسط، بات مفتوحاً وممهّداً، ذلك بأن إيران الجارة الكبرى العصية صارت في محور استراتيجي واحد مع روسيا وسورية، بينما حلف شمال الأطلسي الموسع، وفي مقدّمه الولايات المتحدة، لا يبدي اهتماماً جدياً بمواجهة التمدد الروسي الذي بلغ الساحل السوري والحوض الشرقي للمتوسط ضارباً عرض الحائط بالمصالح الاستراتيجية التركية - الأطلسية.

استنتاجات موقّعة

هناك اتفاق بين المراقبين في أنقرة وبروكسل على أمرين أساسيين:

تشهد المنطقة معارك يومية بين مقاتلي حزب العمال والجيش والأجهزة الأمنية التركية، غير أن العلاقات الإيجابية بين رئيس كردستان العراق مسعود البارزاني وحكومة أردوغان من شأنها أن تحدّ من تأثير المسعى الروسي في حال قررت موسكو اللجوء إليه. كما أن هذا الخيار ينطوي على مخاطرة كون استخدام التقارب مع الأكراد في تصعيد الضغوط على تركيا، قد يدفع أنقرة إلى الرد بتشجيع المسلمين السنة داخل الاتحاد الروسي على التمرد وإرباك حكومة موسكو، ولا سيما أن بعض هؤلاء الذين يقدر عددهم بنحو ٢٠ - ٢٣ مليون مسلم هم في حال استنفار وجهوزية للتمرد على "المسكوب"، وخصوصاً في الشيشان وأنغوشيا وداغستان في منطقة القوقاز، بينما تفيد تقديرات بأن أعداد شبابهم الذين التحقوا بتنظيم "داعش" في سورية والعراق يراوح بين ٤ و٧ آلاف مقاتل. ■

ضارياً في جنوب شرق الأناضول أسفر في الآونة الأخيرة عن دمار كثير في القرى والمدن وسقوط العديد من الضحايا المدنيين. وإلى محاولة توثيق العلاقة بالمعارضة المدنية الكردية، المتمثلة في حزب الشعوب الديمقراطي الذي لبي زعيمه صلاح الدين دميرتاش دعوة إلى زيارة موسكو في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتهمه بعدها أردوغان بالخيانة لمطالبته بالحكم الذاتي للأقلية الكردية الكبيرة في تركيا، فإن موسكو قد تقدم على تسليح حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني الذي يحاول السيطرة على نحو ٦٠ ميلاً من الأراضي على الحدود السورية - التركية بين جرابلس وأعزاز. من الواضح أن محاولة موسكو استخدام "الورقة الكردية" للضغط على أنقرة تجد حالياً عاملاً مساعداً في التدهور الخطر للأوضاع في جنوب شرق الأناضول حيث

المصادر

- ١ Ahmet Davutoğlu, "Les principes phares de la politique étrangère turque dans une région en mutation", *Vision Papers*, Center for Strategic Research, no. 3 (Juillet 2012).
- ٢ سونر جاغابتي، "عندما يعلو صراخ روسيا، تتحرك تركيا"، الموقع الإلكتروني لـ "معهد واشنطن"، في الرابط التالي:
<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/when-russia-howls-turkey-moves>
- ٣ المصدر نفسه.
- ٤ ملخص جولة أفق سياسية مع الكاتب والمحلل التركي جنكيز تشاندار في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥ بعد حادث الطائرة التي أسقطت في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر.
- ٥ لقد نشأت علاقة تاريخية، وخصوصاً بين موسكو والأكراد، منذ لجوء الملا مصطفى البرزاني إلى الاتحاد السوفياتي عقب انهيار جمهورية مهاباد الكردية في إيران. وبقي الملا هناك حتى سنة ١٩٥٨، ثم عاد إلى العراق كي يواصل العمل من أجل القضية الكردية.

- ٦ راجع ملخصاً مفيداً لهذا الموضوع في: معمر فيصل خولي، "العلاقات التركية - الروسية: من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل" (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤).
- ٧ قليج بوغرا قنات، "تحولات السياسة الخارجية التركية"، "رؤية تركية"، العدد ٢ (صيف ٢٠١٤)، ص ٤١ - ٦٢.
- ٨ Mortom Abramowitz, ed., *The United States and Turkey: Allies in Need* (New York: The Century Foundation Press, 2003), pp. 109-143.
- ٩ هاني شادي، "التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين: التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي" (القاهرة: دار العين للنشر، ٢٠١٣)، ص ١٨٧ - ٢٣٠.
- ١٠ سونر جاغابتي وجيمس جيفري، "كيف ستؤثر الأزمة بين تركيا وروسيا على علاقات أنقرة مع 'حلف شمال الاطلسي'؟"، الموقع الإلكتروني لـ "معهد واشنطن"، في الرابط التالي:
<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/how-will-the-turkey-russia-crisis-affect-ankaras-nato-ties>

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بلادنا فلسطين (الجزء الأول)

مصطفى مراد الدباغ